

دول مجلس التعاون الخليجي و الانتزاع العالمي للاراضي

لوجان كوكران

جامعة كولومبيا البريطانية اوكتاجان، كيلونا، كندا.

حسين عبد المنعم العميري

كلية كلورادو للتعددين، كلورادو، الولايات المتحدة الامريكية

ان التزايد السريع في امتلاك الاراضي الواسعة النطاق بالتزامن مع الارتفاع المفاجئ لاسعار المواد الغذائية الذي حدث في عام 2008 ادي الي حدوث ثورة في الاخبار الاكاديمية و الصحفية والهيئات الغير حكومية. احد تلك الروايات الرئيسية هي ان دول الخليج الغنية بالبتروول كانت تقوم بالاستحواذ علي اراضي الدول الفقيرة الموارد. لكن قليلون هم من يعلمون الاشخاص التي تقوم بعقد الصفقات و امكانهم. تلك المقالة تقيم نطاق كون الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي (GCC) هم الممثلون الاصليون. اولا بمقارنة العدد الاجمالي للصفقات و مساحات الاراضي المتضمنة، وجدنا ان اعضاء مجلس التعاون الخليجي المستقلين هم نسبيا ممثلون ثانويون مقارنة بالولايات المتحدة و المملكة المتحدة و الصين و سنغافورة و ماليزيا – كل منهم يدعم ماليا الكثير من الصفقات بشكل اكبر من دعم جميع دول مجلس التعاون الخليجي معا. ثم سنقارن التوزيع الجغرافي لاستحواذات الاراضي و مقارنة اتجاهات اعضاء دول مجلس التعاون الخليجي مع اتجاهات اغلبيه الدول الاستثمارية و تقييم للدولة التي امتلكت اراضي من معظم الدول الفقيرة ماليا. نستنتج من المناقشة الهامة تأثيرات الاخبار التي تدور حول كون الدول الخليجية الغنية بالبتروول هي القوي المحركة للانتزاع العالمي للاراضي و الاسباب الجوهرية لسيادتها.

المقدمة

يوجد هناك الغرب المتوحش الحديث و رعاة البقر العرب في المدن. للاستيلاء علي الاموال الطائلة للثروة البترولية، يقومون بانتزاع مزارع الاشخاص الفقيرة في العالم من خلال صفقات خفية مع حكومات فاسدة – علي الاقل وفقا للروية المنتشرة في سياق الاستيلاء العالمي للاراضي و صفت المنظمات الغير حكومية (NGOs)، و المنافذ الاكاديمية و الاعلامية ما يحدث من انتزاع الاراضي بانها " عالمية و يقودها بشكل كبير حكومات و شركات دول الخليج، و الصين و كوريا الجنوبية". فعندما ظهر انتزاع للاراضي علي نطاق واسع لأول مرة في وسائل الاعلام و رادار المنظمة الاهلية تم تقليد مواصفات الحجم و المقياس الخاص بذلك، و تم توضيح ان مجلس التعاون الخليجي هو احد المحركين الاساسيين.

ان رغبة الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي علي الاستثمار في الاراضي الزراعية له اسباب متعددة المستويات المنخفضة للانتاج المحلي الاعتماد علي الاسواق العالمية، تأثير تقلبات الاسعار، التأثيرات الناشئة عن التغير المناخي، تقلبات اسعار السلع نتيجة محظورات التصدير. الاراضي القاحلة و الشبة قاحلة في شبه الجزيرة العربية لا تمتلك نهر متدفق و حيد مما يشكل وجود قيودا هامة علي القدرات

الزراعية لدول الخليج العربي. ففي العقود الخمسة او الستة الاخيرة, سمحت الثروة الهيدروكربونية لتلك الدول ان تبني مراكز متحضرة ذات بنية تحتية حديثة و عدد كبير ون المباني الشاهقة الارتفاعات. . في نفس الوقت, عندما زادة درجة تحضر السكان تزايدت بالتالي الجودة الحياتية للمقيم, و ادت مخططات التطوير الطموحة بتلك الدول الي دعوة اعداد طائلة من العمالة المغتربة. كل تلك العوامل اضافت ضغوطات كبيرة علي الموارد الطبيعية, خاصة الاراضي و المياه و اجبرت الدول المضيفة علي الاعتماد علي السلع الغذائية المستوردة و البحث في الخارج عن الاراضي التي يمكن زراعتها لصالح الدول الاستثمارية.

في تلك المقالة لم نركز علي المبررات المحتملة للاستيلاء علي الاراضي علي نطاق واسع او علي الاحتياج الي الاستثمار في المجال الزراعي و الانظمة الغذائية لصالح الامن الغذائي. بدلا من ذلك تركيزنا يقع علي مدي دقة الاشاعات التي تناولت موضوع الاستيلاء العالمي للاراضي هل كانت دول مجلس التعاون الخليجي الممثلون و المحركون الاساسيون للاستيلاء علي الاراضي؟

من خلال البيانات المتقدمة نقوم بتقييم مدي مصداقية اشاعات انتزاع الاراضي للخليج العربي الغني بالبترول. للقيام بذلك, قمنا باستكشاف مستويات متعددة للسؤال عقود موقعة حجم الاراضي المكتسبة و من يقومون بتمويل الصفقات ماليا مع اكثر الدول المقيدة ماليا و مع الحكومات الاكثر فسادا و الاقل محاسبة. و نقوم بتقييم امتلاك الاراضي الواسع النطاق للدول اعضاء مجلس التعاون الخليجي البحرين الكويت عمان قطر المملكة العربية السعودية الامارات العربية المتحدة ثم مقارنة ذلك مع الدول المستثمرة التي وقعت علي اكبر عدد من العقود الولايات المتحدة الامريكية سنغافورة ماليزيا المملكة المتحدة و الصين

لقد تناولنا موضوع منتزعي اراضي الخليج العربي الغني بالبترول معتمدين علي الممارسات الاستثمارية , و علي تحليل اكثر من 600 عقد لاحدي عشر دولة 6 من دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي و 5 من اشهر المستثمرين علي فترة زمنية تبلغ 15 عاما 2000 - 2015 حيث قام فرار (2014) بتحدي اشاعات امتلاك الاراضي لدول مجلس التعاون الخليجي من الجانب التاريخي و القانوني و قمنا بتحليل قاعدة البيانات المعاصرة لصفقات الاراضي بهدف فهم الاتجاهات الشاملة في العمل في القسم التالي قدمنا وجهة نظر مختصرة عن الاستيلاء العالمي للاراضي و الاشاعات و الروايات التي تمحورت حول انتزاع اراضي الخليج العربي الغني بالبترول و تقترح استنتاجاتنا ان دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي لم يكونوا اول من قاموا بامتلاك قطاعات كبيرة من الاراضي و ان دول مجلس التعاون الخليجي قد اكملت عدد ضئيل جدا من العقود و امتلكت اقل مساحة ارضية عن بقية الدول المستثمرة الواسعة النطاق اجماليا, اظهرت الدول اعضاء مجلس التعاون الخليجي انماط استثمارية مماثلة لانماط الدول الاكثر استثمرا انهم لم يظهرون في صفقات مالية مع الحكومات الاكثر فسادا او مع الحكومات الاقل محاسبة و مسئولية. و انتهينا بمناقشة سبب ظهور اشاعات منتزعي اراضي دول الخليج العربي الغني بالبترول

" الاستيلاء العالمي للاراضي "

لم يكن شراء او تأجير مساحات كبيرة من الاراضي بالشئ الجديد لكن نطاق الامتلاك الاجنبي لمناطق كبيرة للاراضي في العقود الحالية - بحجم 50 - 80 مليون هكتار تقريبا المنطقة الارضية لاسبانيا

او فرنسا او تركيا - جعلتها تبدو كاتجاه محدد. لان تلك الامتلاكات ظهرت بشكل كبير كصفات خاصة , و لم يتم التعرف علي الكثير من تفاصيلها و هكذا يتم احيانا تخمين الطبيعة المحددة للتعاقدات و حجم المبيعات او المطروحات و الممثلون المعينون. حتي عندما اصبحت الدولة واضحة فيما يخص صفقات الاراضي - كما هو الحال في اثيوبيا عن طريق نشر التعاقدات علي شبكة الانترنت - فان حجم الاراضي المتضمنة تغير بشكل كبير معتمدا علي المصدر المشار اليه و التصنيف الذي تم استخدامه علي سبيل المثال هناك ارقام مختلفة بشكل ضخم حول حجم الاراضي المعرضة للخطر في اثيوبيا 602.760 - 1.000.782 - 2.649.632 - 3.524.000 - او 3.619.509 احد اهم العوامل الفارقة هو هل مثل تلك الارقام تتضمن علي حجم الاراضي المتاحة للايجار ام تم التعهد بتأجيرها ايضا مثل الاراضي المطروحة فعليا وفقا لتقارير منظمة الاغذية و الزراعة (FAO) , فان تأجير الاراضي الفعلي احيانا يكون بشكل اقل و اقل انتشارا مما هو متواجد في التقرير

لقد ادي امتلاك الاراضي الي جذب انتباه وسائل الاعلام احد التقارير الذي قام بنشره الائتلاف الدولي للاراضي يصرح بان البيانات المعلنة في بعض المصادر الاعلامية يجب ان يتم التعامل معها بحرص شديد". و اقترح ورتز بان وسائل الاعلام قد صنعت دعاية حول ما يطلق عليه استثمارات انتزاع الاراضي". حتي الاراضي التي تم اثبات امتلاكها من خلال مستثمرين اجانب قد لا يتم استخدامها بشكل فعلي فبعض الدراسات تقترح ان نسبة الاراضي المستخدمة فعليا في تلك الاراضي المكتسبة ضئيل جدا . بالرغم من ان النطاق غير مؤكد و عملية التنفيذ مقيدة فان الدعاية الاعلامية و لغة الحديث المشحونة عن انتزاع الاراضي تصدر احكاما مسبقة عن التأثيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تسبب فيها عملية امتلاك الاراضي علي المستوي المجتمعي و الدولي و ايضا النتائج البيئية المتوقعة للبيئية التحتية الزراعية الحديثة و الانشطة الزراعية المكثفة.

كانت الازمة المالية العالمية و السلع الغذائية و زيادة اسعار الطاقة في عام 2008 بمثابة عوامل دفع للمستثمرين لبيحثوا عن الاراضي الزراعية. بالرغم من انهم لم يكونوا الاسباب الوحيدة لزيادة حدوث امتلاك الاراضي. علي سبيل المثال في 2000-2001 فقط قام مستثمرون من ماليزيا بامتلاك تقريبا 500.000 هكتار و من 2000 حتي 2004 قام مستثمرون من الولايات المتحدة الامريكية بامتلاك اراضي بأكثر من 650.000 هكتار و من 2000 حتي 2005 قام مستثمرون من المملكة المتحدة بامتلاك اكثر من 550.000 هكتار هكذا نجد ان محفزات حدوث مثل هذا النوع من الاستثمار قد تواجد قبل حدوث الازمة المالية العالمية في عام 2008 و حدوث انفجار في اسعار الطاقة و السلع الغذائية لكن تلك العوامل قد كثفت من حدوث هذا الاستثمار

ان القرارات الخاصة بامتلاك مساحات كبيرة من الاراضي القاحلة بالخارج تعتمد علي الصلات المتشابكة ما بين الموارد المائية و الاراضي لان الرطوبة و الترسبات من المكونات الرئيسية في المناطق المنتجة زراعيًا و يعتبر تأجير و شراء الاراضي الزراعية هو تحويل الاراضي و المياه المستخدمة من الزراعة المحلية الي زراعة المسافات البعيدة بشكل رئيسي لتفي بمتطلبات الطاقة و الغذاء . عمليا انها عبارة عن شراء منشآت لصناعة الغذاء بالرغم من ذلك فان العوامل التي تقدر اهتمام الدول في ان تصبح من منتزعي الاراضي و الموارد المائية تتغير باختلاف المكان و بمرور الوقت. بالنسبة لبعض الدول تواجد النسبة المنخفضة للقدرة الزراعية مع ندرة الموارد المائية مما يؤدي الي مستويات مرتفعة من استيراد المواد الغذائية كل هذا هو من يحرك القرارات الاستثمارية عالميا تحتل

افريقيا النسبة الاكبر في جذب مستثمري الاراضي بسبب رخص كل من الاراضي و العمالة و لان تطبيق نظام الري و التقنيات الزراعية الاخرى ذات الكثافة الرأسمالية يمكن ان يكون مثمرا للمحاصيل يعتبر التقارب الجغرافي ما بين الاسواق و طرق التجارة سببا اخر لاقدم المستثمرين من شبه القارة الهندية و قامت شبه الجزيرة العربية منذ آلاف السنين باقامة وسائل تواصل تجارية و احيانا علاقات عائلية عبر المنطقة. بالنسبة للدول العربية وفقا لكلا، يوجد هناك عامل جذب اضافي حيث ان دخول الاسلام ادي الي حدوث غزوات هامة داخل افريقيا صانعا صلات ثقافية و دينية وطيبة

بالاضافة الي عوامل الدفع تلك قامت بعض الحكومات بجذب المستثمرين و عرضوا عليهم مجموعة من الحوافز موضحين ان مبيعات الاراضي ما هي الا وسائل لزيادة الانتاجية الزراعية و زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر و السماح بنقل التكنولوجيا علي عكس الاشاعات السائدة يوجد هناك ايضا جدل حول ان الدول المحدودة الموارد التي لديها القدرة علي زيادة الانتاجية الزراعية يمكن ان تستفيد من الاستثمار الاجنبي. مما يؤدي ذلك الي امكانية لنقل التكنولوجيا و ايضا احداث زيادة عامة في الانتاج الغذائي القومي - بما في ذلك الصادرات المصدر الرئيسي للدخل عند الحكومات التي تكافح لتمويل الخدمات العامة علي سبيل المثال من المتفق عليه ان الاستثمار الذي يبلغ 200 دولار امريكي الذي يقوم به الشيخ السعودي الجنسية و الاثيوبي الاصل محمد المودي يمكن ان يقوم بانتاج الارز الكافي للقضاء علي فاتورة استيراد الارز الاثيوبي و زيادة صادرات المملكة العربية السعودية في نفس الوقت , الشيخ المودي مشهور بعلاقاته الوطيبة بالنخبة الحاكمة و شركته التي تسمى النجمة السعودية, تم انتقادها بواسطة منظمة حقوق الانسان (2012) و مؤسسة اوكلاند (2011) بسبب هذا النوع من الاستثمار

كانت السودان مثل اثيوبيا معروفة بانها دولة تحتوي علي اراضي قاحلة ممتدة و ايضا تحتوي علي بحيرات و انهار التي تمثل استثمرا هاما في تقرير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في عام 1983 اقترحت انه بالاستثمار المتميز لدي السودان امكانية ان تصبح احد اغني دول العالم منذ ثلاث عقود مضت قام البنك الدولي باعادة التأكيد علي احتمالية ان تصبح السودان دولة الخبز مؤكدا علي اهمية كل من الاستثمار العام و الخاص بتشويه سمعة كل المستثمرين و الاستثمارات فقد يؤدي موضوع "الاستيلاء العالمي للاراضي الي فقدان الاستثمار الاجنبي المباشر و المصدر الهام لدخل الحكومات هكذا فان تركيز الامم المتحدة و الاتحاد الافريقي غير منصف علي ايقاف الاستثمار الزراعي الاجنبي لكن منصف علي توضيح المبادئ الارشادية لضمان حماية الحقوق, و الحكومة الصالحة تؤيد ذلك و ان يتم ذكر و تناول كل التكاليف الاقتصادية, المالية الاجتماعية و البيئية بشكل ملائم.

لان السؤال البحثي المحرك لتلك المقالة مأخوذ من الاشاعات و الروايات من الجدير بالذكر ان الزراعة في الاراضي المكتسبة و المنتزعة تتغير بشكل واضح طبقا لما يقوم بتحفيز الافراد او المنظمات علي الزراعة. علي سبيل المثال اوضح كوكران و سكجيردال (2015) كيفية تحليل الاشاعات الحكومية و المنظمة الاهلية و اظهار نفس البيانات بطرق مختلفة, لخدمة الاهداف المختلفة - التي تتضمن علي مضاربات جدلية وسط جدال الاستيلاء العالمي للاراضي" ظهرت اشاعه بارزة بشكل رئيسي في تقارير المنظمات الاهلية و وسائل الاعلام و هي ان دول الخليج العربي الغنية بالبتترول هم المحركون الاصليون في 2008 و الاعوام التالية, قلت البيانات المتكاملة و اتجهت تلك الاشاعات و الروايات الي التركيز علي دراسات لحالات معينة من امتلاك الاراضي, بدون اي سياق نسبي.

" انتزاع الاراضي "

تم تعريف انتزاع الاراضي بانها بيع او تأجير الارض التي تستخدم علي اساس موسمي او مؤقت او دوري بواسطة الاشخاص اللذين لم يتم الموافقة علي تحويل تلك الارض - البيع او التأجير قانونيا متنازع عليه علي سبيل المثال قد تصدر الحكومة الدولية اراضي للبيع او للايجار لكن قانونية هذا العقد قد يكون محل نزاع لان الاشخاص القاطنين لتلك الاراضي لم يتم استشارتهم او لان الاراضي تتواجد ضمن حديقة دولية محمية التفسيرات الاصطلاحية يمكن ان نجدها في القواميس. احدهم يفسر ان منتزعي الاراضي هم اشخاص يسيطرون و يمتلكون الاراضي باسلوب غير قانوني و غير عادل", بينما اخر يعرف عملية انتزاع الاراضي بانها عملية اخذ منطقة من الاراضي بالقوة لاسباب عسكرية او اقتصادية". و بالنظر الي تحليلاتنا, فان التعريف الاول غير مكتمل لانه يتخطي امتلاك الاراضي المشترك بينما التعريف الاخير غير مناسب لان امتلاك الاراضي الخاضعة للنزاع هنا دائما يتم الدفع في المقابل

ناقش بوراس ان انتزاع الاراضي يتضمن علي القوة و العلاقات المسيطرة - مما يجعلها مصطلح مفيد و قوي لكنه محل جدال حيث يقوم بتسييس و تأريخ الصراع الحالي علي الاراضي عبر العالم ان الاستخدام المعتاد و المنتشر لمصطلح انتزاع الاراضي كمصطلح مسيطر يتسبب في انحراف الجدل بعيدا و يتضمن علي حكم مسبق بدون دليل و ذلك قد يكون السبب وراء تجنب مجلس الاستخبارات الوطني استخدام المصطلح كان بوراس مثل معظم الاخرين الذي كتب عن هذا الموضوع, بدلا من ان يستخدم " مصطلحات مسيسة مثل امتلاك الاراضي واسعة النطاق" او استثمارات الاراضي واسعة النطاق" , و استمر في استخدام المصطلح الكامل انتزاع الاراضي", برغم اعترافهم بان هذا المصطلح هو مصطلح يثير الجدل بشكل رئيسي و سوف يظل دائما محط شك". بالرغم من تلك العيوب, الا ان انتزاع الاراضي" هو الوصف المستخدم بشكل شائع لامتلاك الاراضي الزراعية واسعة النطاق بواسطة اشخاص اجانب.

المصطلح المفصل امتلاك الاراضي واسعة النطاق (LSLA) يشير الي مبيعات الاراضي او تأجيرها بشكل قانوني وفقا للقوانين الدولية و الحصول علي الموافقات من الاشخاص اللذين يخسرون تلك الاراضي التي نتحدث عنها. بعض التعريفات الخاصة بمصطلح امتلاك الارضي واسعة النطاق" تحدد حجم ما يسمى واسعة النطاق". في هذه المقالة قمنا باستخدام 200 هكتار كحد ادني مستخدمين في قاعدة بيانات مصفوفة الارض. و ادركنا ان ممارسة امتلاك الارضي علي نطاق واسع" هو اقل وضوحا من تلك التعريفات المبسطة المستخدمة, و ايضا ادركنا وجود حالة قوية يتم صنعها لتوسيع المجال الذي يتم فيه اعتبار تلك الاستثمارات فعلا غير اخلاقيا معتمدين علي الاجبار و الضغط الواقع علي الاشخاص و المجتمعات لاجل الحصول علي الموافقة علي تبادل تلك الارضي. نحن لم نحاول في تلك المقالة التمييز ما بين انتزاع الارضي" و تأجير الارضي واسعة النطاق, و لم نحاول تعريف التعاقدات المعينة. و قمنا بتحليل البيانات لكل عقود الاجار او بيع الارضي الخاصة ب 200 هكتار او اكثر, و تمثيلها علي مقياس دقيق لملاحظة اتجاهاتها - بشكل يجمع ما يسمى بانتزاع الارضي و ايضا ما يسمى بامتلاك الارضي علي نطاق واسع هذه المقالة تتناول مستويات امتلاك الارضي الاجنبية التي تتورط فيها دول مجلس التعاون الخليجي عن طريق تحديد سياق لهذا النشاط و عن طريق التحقيق في موضوع الاستثمار الاجنبي في الاراضي الزراعية.

منتزعي اراضي الخليج العربي الغنية بالبترول

بالنسبة للحكومات في مجلس التعاون الخليجي لم تكن فكرة انتاج الغذاء خارج حدود البلاد بالشئ الجديد , لكنها ترجع الي عام 1970 علي الاقل. حيث انها فكرة تهدف الي تخفيف الاعباء البيئية و مقاطعات الغذاء المحتملة من الدول الغربية, بالخاص في صحوة مقاطعة البترول العربي. تلك الظروف قد ظهرت في استراتيجية سلة الخبز للشيخ جعفر النميري التي تصورت ان السودان ستصبح اكبر دولة منتجة للغذاء في العالم العربي. تلك الاستراتيجية ستقوم بتحويل السودان الي قوة زراعية خارقة, معتمدا علي وجود الاراضي و العمالة الرخيصة و وجود الفيضانات و وجود الزراع الالية. بحلول 1980, هذا الحلم قد فشل. و منذ ذلك الحين, تطورت الممارسات الاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي, و توسعت, و تنوعت حتي تفي باحتياجات الشعوب, بما فيها الموارد المائية و الغذاء و الزراعة. تلك الظروف حاليا قد اصبحت اكثر بروزا مثل توقعات التغير المناخي التي تمثل اكبر تحديا للمنطقة و للدول المستوردة للغذاء

اصبح لدي دول الخليج اسواق اقتصادية منافسة كوسيلة لتفي بالمتطلبات الفعلية لكنها تفعل ذلك بكل مخاطره. تحليلا لتأثيرات التجارة الدولية علي الامن الغذائي وجدت الدراسة الحالية ان كلما زاد الاعتماد علي التجارة كلما فقد النظام الغذائي العالمي مرونته و اصبحت غير مستقر بشكل كبير و اكثر عرضه لحدوث الازمات علي سبيل المثال ما بين 2007 و 2011 تم تقييد التجارة و توقف الصادرات بشكل كلي في اكثر من 30 دولة اساسية مصدرة للغذاء, مما نتج عنه ارتفاع مفاجئ في اسعار السلع عالميا, تلك الحوادث فجرت اضطرابا اجتماعيا هاما الذي جذب الانتباه للامن المتوتر في دول الخليج العربي. و من خلال الزراعة في الاراضي خارج حدود البلاد, قامت الدول المستثمرة بتتويج اختياراتها و هكذا شجعت علي حدوث مرونة و تحولات بارزة. هذا القسم الواقعي المحفز للامن من جانب الحكومات الدولية هو احد اسباب استمرار دول مجلس التعاون الخليجي في الاستثمار في المجال الزراعي منذ 1970.

تم دعم هوية دول الخليج العربي الغنية بالبترول بدءا من 2008, من خلال اثنين من الاصوات الداعمة : منظمة الغذاء و الزراعة للامم المتحدة (FAO) و منظمة الحبوب الناشطة و صفت منظمة الحبوب (2008) دول الخليج بانها تمتلك كميات ضخمة من البترول و الاموال لكنها تجلس علي قنبلة زمنية موقوتة, و وصفتهم بانهم لا عبون رئيسيون في الاستيلاء العالمي للاراضي " بسبب اعتمادهم علي استيراد الغذاء و التكاليف المرتفعة للمنتجات الغذائية. في احد قصص انتزاع الاراضي " القديمة, كتبت منظمة الحبوب ان دول الخليج تتحد معا لتشكيل استراتيجية مجمعة للاستعانة بالمصادر الخارجية لانتاج الغذاء بالخاص في البلاد المسلمة الشقيقة". بالاضافة الي الصين, تم تعريف دول الخليج " بانهم من اكبر المحركين الاساسيين" مع الدول الاخرى الهند, اليابان, كوريا الجنوبية) " للتحرك بشكل متقدم للعثور علي الاراضي الزراعية بالخارج". حيث تم تبسيط القصة, و تقويتها من خلال اضافة مرجعيات اخري او الاعتماد علي رواياتهم. علي سبيل المثال, تم افتتاح المقالة في صحيفة و الستريت كما يلي لان مستثمري الشرق الاوسط يصنعون الخطط لضخ النقود الي المشروعات الزراعية في العالم المتطور, فان رئيس منظمة الغذاء للامم المتحدة قال بأنه يشجعهم علي القيام بعمليات شراء مباشرة للاراضي الزراعية لتجنب حركة الارتجاجات او الخلافات الاخرى". استشهد كوكر بجاكوس دوف و

من ثم رئيس منظمة الغذاء و الزراعة, بقوله بانه لم يعارض قيام العرب بالاستثمارات الا ان ذلك يعتبر "موضوع سياسي جدلي

في نهاية 2008, تم القبول بشكل عام ان تلعب دول الخليج دورا رئيسيا في الاستيلاء العالمي للاراضي". حيث اصدرت صحيفة الجارديان تقريرا بان الدول الثرية بالاموال و الفقيرة الاراضي التي تقع بشكل كبير في الشرق الاوسط, لم تختار ان تنظر استجابة الاسواق العالمية وادما تحاول ان تؤمن مدخل للغذاء طويل الامد خاص بها عن طريق شراء الاراضي في الدول الفقيرة في 2009, حدد مركز التجارة العالمي و التنمية المستمرة ان دول الشرق الاوسط التي تشتري الاراضي لتتناول تكلفة استيراد الغذاء و تقوم بتشجيع امنهم الغذائي الخاص بهم, بالتوازي مع التغييرات الحادثة في سياسات الوقود في الاتحاد الاوروبي و امتلاك الاراضي بواسطة الصين و كوريا الجنوبية, مما يسبب ارتفاعات مفاجئة في الاسعار. في التفسير الحديث لاستثمارات الاراضي بهدف ضمان الموارد الغذائية", قام مركز البحوث الدولي للانظمة الغذائية باصدار قائمة بثمانية امثلة من الاستثمارات ما بين 2006 و 2009 ستة منهم من دول الشرق الاوسط الاثنى الاخرين من المستثمرين هم الصين و كوريا الجنوبية). و لقد ظهرت تلك القائمة بالرغم من وجود العديد من الامثلة الاخرى المتاحة في نفس الوقت, مثل الامتلاك السويدي ل 331000 هكتار في روسيا الذي حدث قبل عام من نشر الملاحظ, و لكنه لم يظهر في ملحق امتلاك الاراضي, لانه لم يكن الهدف منه ضمان الاحتياجات الغذائية و لكن الهدف هو ضمان الارباح.

في الاعوام التالية, تمت اضافة مستويات اخرى لاسباب احتياج دول الخليج العربي بشكل خاص الي امتلاك اراضي زراعية عالمية. علي سبيل المثال, بعد تحليل ضغوط الموارد المائية, تم الاتفاق علي ان دول الخليج الغنية بالبترول, بالتوازي مع الهند و الصين و كوريا الجنوبية, قد امتلكت ارض خصبة صالحة للزراعة و غنية بالموارد المائية في الدول المتقدمة لضمان احتياجات الامن الغذائي, و بالخاص قد لوحظ ان انتزاع الاراضي يتركز علي مناطق متصارع عليها. في نفس العام اقترح فيلين (2011) ان الربيع العربي قد دفع الملوك العرب الي انتزاع الاراضي كوسيلة لضمان الاستقرار السياسي من خلال الامن الغذائي و امن الموارد المائية. وحتي الان تلك المبررات قد اعتمدت بشكل كبير علي المعلومات الوصفية او دراسات الحالة, و لم يقوموا بتحديد الاتجاه العالمي او مخاطبة من يمتلكون الاراضي بالفعل. علي سبيل المثال, قدم ماكينز (2008) الكويت كمثال لمنزعي الاراضي مرجعا لتلك العملية الي العنصرية, و حاليا تخبرنا البيانات المتاحة بانه في نهاية عام 2008 قامت الكويت بتمويل صفقة واحدة صغيرة فقط (1.434 هكتار), في حين ان مستثمري الولايات المتحدة الامريكية قد امتلكوا تقريبا 2.5 مليون هكتار.

بحلول 2012, اصبح الكثير من البيانات و التحليلات متاحة. و لقد تناول تقرير مؤسسة وار لدواتش القسم المعتمد علي الادلة, موضحا ان دول الشرق الاوسط كانت تشتري الاراضي لكن بمعدل يجعلهم يحتلون مراكز تلي ثلاث مجموعات اخرى من الدول و هم (1) البرازيل, الهند, الصين, (2) اندونيسيا, ماليزيا, كوريا الجنوبية, (3) الولايات المتحدة الامريكية, المملكة المتحدة. و بسبب تزايد الادلة و البراهين, لم يعد متحدثي المنظمات مثل منظمة الغذاء و الزراعة يقومون بتخصيص دول مستثمرة محددة, بل يركزون علي التقرير العالمي. بشكل مماثل, ركز اوكسفام (2012) الانتباه علي البنك الدولي, بدلا من التركيز علي ممارسات المستثمرين من دول محددة. بالرغم من ذلك, ركز الكثير من وسائل

الاعلام استمرت علي ملوك الشرق الاوسط" و انتزاع اراضي الشرق الاوسط" و تأييد الاشاعات التي تصرح بان دول الخليج العربي يشترون اراضي في افريقيا و اسيا لضمان توافر احتياجاتهم الغذائية, و احيانا لتوفير نفقات الشعوب المحلية". و كلما زاد وعينا لم يعد هناك احد يحلل البيانات العالمية لفهم دور دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي في انتزاع الاراضي الخارجية. بحثا لاجابة علي هذا السؤال, ادركنا ان الدول المستثمرة الاخرى ايضا قد تم وصفها بشكل سلبي. هناك احتياج للدراسات المستقبلية لتقييم المكونات الاخرى لاشاعات انتزاع الاراضي العالمي و مدي تمثيل الدول المستثمرة و ايضا الدول المستثمر فيها بالاخص تلك الدول الغير اعضاء في منظمة التطوير و التعاون الاقتصادي) بشكل خاطئ.

الطرق

ان البيانات المستخدمة في تحليلاتنا مشتقة من مجموعات البيانات المتاحة بشكل عام. حيث تم اخذ تفاصيل عقد لجنة المنازعات من قاعدة بيانات مصفوفة الاراضي و بالرغم من ان قاعدة البيانات لمصفوفة الاراضي هي الاكثر اتاحة, فقد كانت المعلومات الخاصة بطبيعة شراء و ايجار الاراضي في تلك البيانات غير دقيقة او مكتملة نهائيا, و تم تغيير العقود و لم يتم اقرار كافة صفقات الشراء و لم يتم نشر بعض العقود علي العامة. تلك القيود تقترح ان الطريقة الفضلي لتحليل البيانات العالمية هو التركيز علي الاتجاهات الشاملة, بدون التركيز المبالغ فيع علي الارقام المتضمنة. ان الدراسات النوعية التي تستخدم في التحليلات المتعمقة هي الافضل لتقييم طبيعة المستثمرين الافراد و الاتفاقيات. و ينصب تركيز هذه المقالة علي تقييم اتجاهات البلاد في الاستثمارات, معتمدا علي التعاقدات المكتملة. يتم الحصول علي تفاصيل العقود من خلال قاعدة بيانات مصفوفة الاراضي في 26 اكتوبر 2016, و تعكس التحليلات ما هو معروف في هذا التوقيت.

كما هو مذكور سابقا, هناك صراع قائم مابين ما يجب اعتباره انتزاع الاراضي" و امتلاك الاراضي علي نطاق واسع". و لاننا نقوم بتحليل مئات من العقود لم ندم بتقييم العقود الفردية لتحديد طبيعة كل صفقة. بما ان موضوع انتزاع الاراضي" هو المسيطر, فهناك تقارير متعارضة حول عقود معينة. و تصنيف التقارير الاعلامية وسيلة لمثل هذا التقييم. علي سبيل المثال, تقدم المنافذ الاعلامية تقرير حول احتجاجات الاشخاص, لكن مثل هذا العرض لتلك الاحتجاجات لا يشير بالضرورة الي ان الاراضي تم انتزاعها بشكل غير قانوني. و نعتقد ان تقييم الصحة القانونية للعقود سيتطلب مجالا مفصلا. السؤال الهام الذي يظهر في اشاعه انتزاع الاراضي" هو مدي تورط المستثمرون من الدول العربية في الصفقات القانونية و الغير قانونية. بتحليل 622 عقد في قاعدة البيانات الخاصة بنا, اعتمدنا علي معايير الوكالة المرتبطة بالدخل لكل فرد و المسؤولية المحاسبية و الفساد و الشفافية. بينما تلك القياسات لديها ايضا سلبيات و عوائق, فانهم يسمحون بوجود تقييم دقيق للتوجهات.

تم استخدام قاعدة بيانات البنك الدولي للحصول علي معلومات عن المتغيرات الاخرى. فهناك العديد من القيود تتطلب توضيحا لضمان ان يكون قسمنا التحليلي معتمدا و واضحا. لم تكن البيانات المجمعة عبر الاعوام من 2000 الي 2015 لبعض البلاد و الفترات الزمنية, متاحة. بالنسبة لتلك القاعدة من البيانات, كانت الارقام الخاصة بالنتائج المحلي الاجمالي لكل فرد في جنوب السودان غير متاحة في عام 2006 و 2007, و تم تطبيق ارقام عام 2008, بينما كانت ارقام النتائج المحلي الاجمالي لعام 2015 غير متاحة في بابوا غينيا الجديدة), و تم تطبيق الارقام الخاصة لعام 2014, و لم يتواجد اي بيانات عن النتائج المحلي الاجمالي لمينامار المؤثرة علي الصفقة التي تم توقيعها هناك بواسطة مستثمرين من

سنغافورة، لمساحة تبلغ 40.000 هكتار). بالنسبة لكل البلاد و الاعوام, قمنا باستخدام البيانات من الناتج المحلي الاجمالي علي حسب كل فرد معتمدا علي نسبة القوة الشرائية الثابتة 2011 دولار عالمي. و قد استخدمنا مقياس البنك الدولي للزيادة و المساءلة" (-2.5 الي 2.5), لكن بيانات 2001 كانت غير متاحة في كل قاعدة البيانات, لذلك فان ارقام عام 2002 قد تم تطبيقها, و لقد بدأت ارقام جنوب السودان في عام 2011 و تم تطبيق نفس القيم للاعوام السابقة. و لقد استخدمنا ايضا مقياس البنك الدولي للتحكم في الفساد" (-2.5 الي 2.5), الذي ايضا لم يتضمن علي بيانات عام 2011, لذلك قمنا بتطبيق ارقام عام 2002, و كانت بيانات جنوب السودان متاحة او لا في تلك الفا عدة من البيانات مثل بيانات عام 2010 لذلك قد تم تطبيق بيانات عام 2010 للاعوام السابقة.

طبقا للناتج المحلي الاجمالي لم تكن مستويات المسائلة و مستويات الفساد مستقرة, و لقد نظمنا كل عام للعقود المحددة مع ارقام نفس العام وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي. علي سبيل المثال, اذا تم توقيع العقد في اندونيسيا في عام 2009, فسوف نستخدم ارقام الناتج المحلي الاجمالي, و ارقام الفساد و المسائلة لعام 2009. لقد تم تقييم العام طبقا لعام الموافقة علي العقد او اذا لم تكن متاحة, طبقا لعام تنفيذ العقد. ان قاعدة بيانات مصفوفة الاراضي تقدم الاعوام المحددة لاجلبية العقود التي تبلغ 622 544 او 88% اما بالنسبة لباقي 78 عقدا, قمنا باستخدام البيانات لعام 2015, لان بيانات عام 2016 كانت غير متاحة في توقيت القيام بالتحليل. بالرغم من وجود هذا القصور, الا ان بيانات العقود المفقودة قد تركزت علي بعض البلاد المحددة الرئيسية للاستثمار بالاخص اندونيسيا, التي فسرت و جود 27 عقد من اجمالي 78 عقدا غير مؤرخا 35% و لاوس 11 عقدا, 14% اذا تم توافر البيانات المعدلة, حينها يمكن للتحليلات المستقبلية ان تتناول هذا القصور و وضعه في الحسبان. عندما تتواجد التحليلات المتسلسلة, مثل اتجاهات بلد المستثمر بمرور الوقت, فانهم سيتضمنون علي عقود ذات تواريخ معلومة فقط. و ادركنا ان عملية الموازنة تسبب في وجود الكثير من البيانات المختلفة و الغير واضحة, و اثبت ان استنتاجاتنا هي الافضل و انها بمثابة تحليل عام للاتجاهات الدقيقة.

ان قواعد البيانات تخدم مختلف الاهداف. حيث يستخدم الناتج المحلي الاجمالي لتقييم الدول التي تقوم بالاستثمار في الدول النادرة الموارد, لانه مكون اساسي في اشاعه الانتزاع العالمي للاراضي". و تعتبر مقاييس المسائلة و الفساد من المعايير التي تستخدم لتقييم الدول المعنية" و تقييم ما اذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك الاراضي من خلال الحكومات الفاسدة و الغير معرضه للمسائلة بشكل اكبر من الدول المستثمرة الاخرى. اننا نتناول السؤال الخاص باستثمار دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي في الدول الاسلامية الشقيقة من خلال تقييم النسبة السكانية للدول المعنية المسلمة, طبقا لبيانات ندوة بيو العالمية. علي عكس بنك بيانات البنك الدولي, تلك البيانات غير متاحة علي اساس سنوي, فقمنا باستخدام منشورات عام 2012, التي تمثل بيانات لعام 2010, و تطبيق تلك الارقام لكل عقود الاراضي.

تحليل بياناتنا الاولية تتضمن علي تقييم لعدد من الصفقات المكتملة, ذات العقود الموقعه و الكاملة, و تضمين كل مساحة الارض. و يتم تضمين كل دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي, باستثناء عمان لا يوجد لديها اي صفقات, لذلك فان التحليل مقيد بالدول الاعضاء الخمسة الاخرى المملكة العربية السعودية, الامارات العربية المتحدة, قطر, الكويت, البحرين). لاجل الاهداف المقارنة, قمنا ايضا باختيار البلاد الخمسة علي القمة التي تمت فيها عقود الاستثمار الولايات المتحدة الامريكية, المملكة المتحدة, الصين, ماليزيا, سنغافورة). و لقد امتلكت البرازيل اراضي اكثر من الصين, لكنها اتمت القليل جدا من

العقود, و ايضا البرازيل مميزة من حيث ان كل ممتلكاتها كمستثمرة تمت في نطاق حدودها الخاصة. لهذا السبب, و لان الصين قامت بالتوقيع علي كثير من العقود, تم تضمين الصين بدلا من البرازيل في قائمة افضل خمسة بلاد. و من ثم قمنا بتجميع البلاد المعنية البلاد التي تم امتلاك اراضي منها) لتحليل الممارسات الاستثمارية من بينهم دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي و الدول المستثمرة الخمسة.

باستخدام قاعدة بيانات عقود مصفوفة الاراضي (2016) و بنك البيانات للبنك الدولي (2016), قمنا بتحليل المتغيرات الناتج المحلي الاجمالي لكل فرد, الفساد و التعرض للمسائلة), بالتوازي مع مساحة الاراضي المتضمنة, لتمثيل متوسط النتائج لكل دولة مستثمرة. و تم حساب المتوسطات الاجمالية للدول الاستثمارية من خلال مضاعفة حجم الاراضي المملوكة في المتغيرات, و من ثم القيام بقسمة الاجمالي علي مساحة الاراضي المتضمنة. لم تقم تحليلاتنا بالتميز ما بين المشتريات و الايجارات, و لا بين "انتزاع الاراضي" و منظمة المنازعات. و قمنا فقط بتحليل الصفقات ذات العقود الممولة, و ليست المقترحات, و لا يتطلب نشر الاستخدام المخطط للاراضي ليتم تضمينها في الصفة. هذا القسم يفرض وجود قيود: قد تكون بعض العقود المكتملة محل جدل المستثمر لا يملك الذية لاستخدام الاراضي لكن بهدف اعادة بيعها, و اذا فشل ذلك قد يتم فسخ الصفة), او قد تكون حجم مساحة الاراضي المستخدمة فقط جزء من حجم العقد الموقع. مثال للقيود الاول هو عقد خاص ب 160.000 هكتار لمستثمر من الولايات المتحدة الامريكية التي تم هجرها فيما بعد, والغير مذكورة في قاعدة البيانات. و مثال للقيود الثاني هو استثمار النجمة السعودية في اثيوبيا, و التي تم ادراجها في 250.000 هكتار لكن لم يتم استخدام الا 10.000 هكتار الهدف من تضمين تلك البيانات هو تحليل العقود, و مقارنتها بطبيعة الاراضي او عدم استخدامها, لان استخدام الاراضي قد يتغير او يتم تأخيره لعدة اسباب. نشعر بأنه من الافضل ان تتم دراسات التنفيذ في تحليلات متعمقة لكل حالة, حيث يتم تحليل ممارسات المستثمر بأفضل شكل علي المستوي الدقيق اعتمادا علي العقود المكتملة.

هناك ايضا تحديات بيانية خلف الفجوة التي حدثت ما بين العقد - التنفيذ, و دائما لا يتضح الجانب الاستثماري لامتلاك الاراضي. علي سبيل المثال, امتلاك الاراضي في عام 2004 في الارجننتين تم ادراجها في قائمة صنعتها ادارة سوروس المالية, و هو مستثمر من الولايات المتحدة الامريكية, لكن هناك قائمة ثانية مماثلة وفقا للهيئة الاستثمارية القطرية من قطر. لقد تم حدوث اثنين من الصفقات في نفس المكان, بنفس حجم مساحة الاراضي, و لنفس الهدف الاستثماري, و لكن ذلك يظهر كامتلاك اراضي فردية تم ادراجها مرتين لانها تضمنت علي العديد من المستثمرين. لم نكن قادرين علي فحص كل القوائم التي تبلغ 622, و بالتالي قمنا بتفسير مفصل للقصور في البيانات قبل المضي في عملية التحليلات. و لم تظهر مشكلة التقارير المزدوجة بشكل سائد في قاعدة بيانات مصفوفة الاراضي (2016), فقمنا بتوضيح 3 او 4 امثلة للتقارير المزدوجة ما بين 622 عقدا تم تحليلهم.

الاستنتاجات

السؤال الاول الضي بحثنا عن اجابة له في تحليل البيانات هو كيفية تمويل الكثير من العقود, ما حجم الاراضي المتضمنة, متوسط حجم امتلاك الاراضي في عقود دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي. كما هو موضح في الجدول 1, لدول اعضاء مجلس التعاون الخليجي, قامت الامارات العربية المتحدة و

المملكة العربية السعودية باكمال معظم العقود 26 و 27 بالتبادل), و لقد امتلكوا مساحة كبيرة من الاراضي, و قاموا بعدد ضخم من الصفقات. و بينما تقف الامارات العربية المتحدة كدولة من اعضاء مجلس التعاون الخليجي و التي امتلكت معظم الاراضي خلال الفترة التي تمت فيه الدراسة, فان اجمالها و متوسطها قد تأثروا بشكل كبير بأحد صفقاتها – عقد واحد يبلغ 1.680000 هكتار في جنوب السودان في عام 2008 بهدف السياحة و الوقاية, - و ذلك يشمل ثلاث ارباع اجمالي الاراضي المملوكة 74% من خلال مستثمرين من الامارات العربية المتحدة. مقارنة بالدول المستثمرة الخمسة, لم يكن دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي من الممثلين القياديين في الاستيلاء العالمي للاراضي". حيث امتلك المستثمرون من الولايات المتحدة الامريكية اكثر من ضعف الاراضي التي امتلكتها دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي خلال فترة اجراء الدراسة(انظر الجدول 2). هكذا, فان اشاعه استيلاء دول الخليج العربي للاراضي لم تتطور اما بسبب عدد الصفقات او بسبب المساحة الغير مناسبة للاراضي المكتسبة.

الجدول 1 . عقود امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي و مساحة الاراضي

دول مجلس التعاون الخليجي	رقم الصفقات	متوسط حجم الصفقات (هكتار)	اجمالي الاراضي المتضمنة (هكتار)
الامارات العربية المتحدة	26	94.750	2.269.687
المملكة العربية السعودية	27	60.093	1.622.520
قطر	18	18.980	341.636
الكويت	2	31.068	62.136
البحرين	1	1.000	1.000

*باستثناء البحرين, استثمار واحد فقط يبلغ 1.000 هكتار في عام 2010 الكويت باثنين من الاستثمارات باجمالي 62.136 هكتار, في عام 2008 و 2011.

الجدول 2 . عقود امتلاك الاراضي لاضخم دولة مستثمرة و مساحة الاراضي

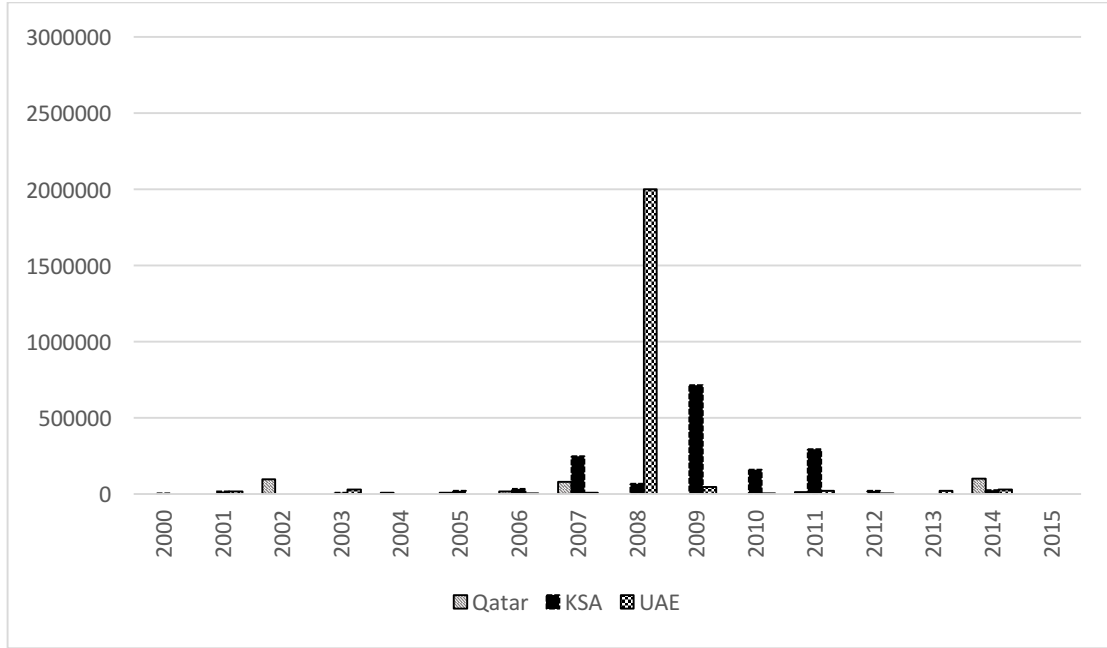
الاكثر من حيث عدد الصفقات	عدد الصفقات	متوسط حجم الصفقات (هكتار)	اجمالي الاراضي المتضمنة (هكتار)
الولايات المتحدة الامريكية	135	75.752	9.847.869
ماليزيا	108	35.976	3.885.360
سنغافورة	65	47.368	3.030.579
المملكة المتحدة	125	18.568	2.265.281
الصين	115	20.718	2.216.772

بدون شك, كانت دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي متورطين في امتلاك كميات ضخمة من الاراضي, و لكنهم يلعبون بصعوبة ادوارا رئيسية كما تم وصفهم في وسائل الاعلام و تقارير المنظمات الاهلية. و لقد تطورت اشاعات انتزاع الاراضي في فترة زمنية معينة, و قد يكون حدث ذلك لان استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي هم اول من ظهوروا, و هكذا فقد جذبوا انتباه الجميع. قمنا باختبار تلك الاحتمالية من خلال صنع رسم بياني للاستثمارات التي حدثت لمساحة الاراضي خلال فترة زمنية محددة. و لقد اظهر تحليلنا الزمني للاستثمارات الشكل 1 و 2 بنفس المقياس الراسي) ان ماليزيا من اقدم المستثمرين

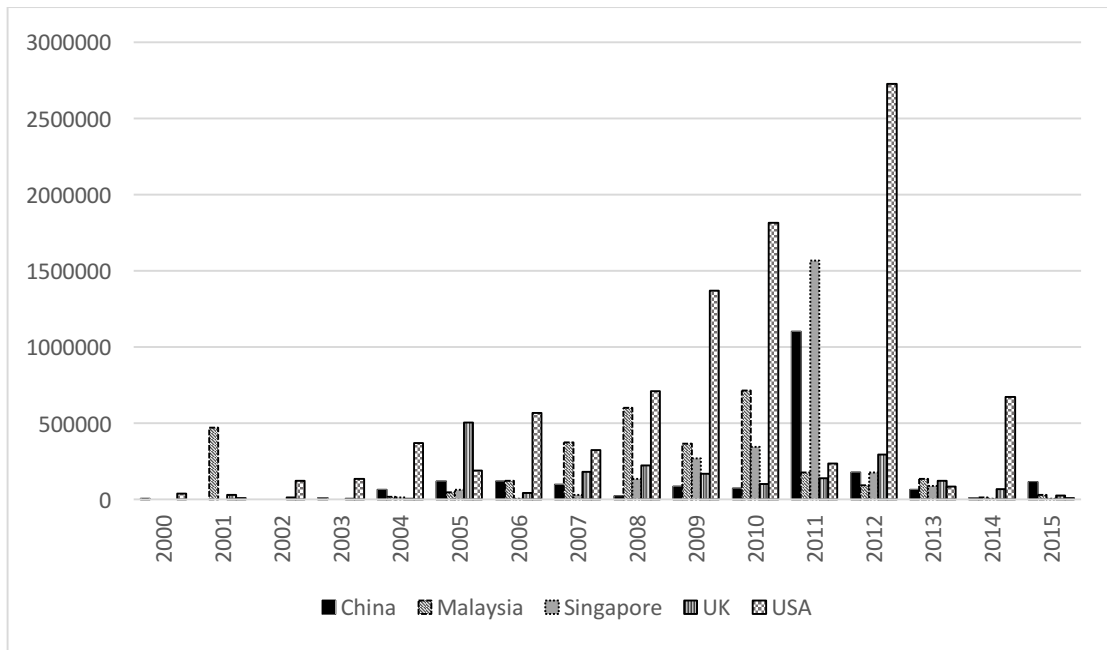
لامتلاك كمية كبيرة من الاراضي(468.000 هكتار في عام 2001). و لقد امتلك مستثمرون من الولايات المتحدة الامريكية اكثر من 650.000 هكتار في عام 2004, اما مستثمري المملكة المتحدة قد امتلكوا اكثر من 550.000 هكتار في عام 2005. لم تظهر اشاعة انتزاع الاراضي حتي حلول عام 2008, عندما قامت الامارات العربية المتحدة بجمع الصفقات الضخمة لامتلاك الاراضي 1.680.000 هكتار في جنوب السودان, بالرغم من ان تلك الصفقة لم تكن متواجدة بشكل شائع ضمن الصفقات الاخري التي ذكرتها تقارير وسائل الاعلام و المنظمة الاهلية. و لقد اظهر التحليل الزمني ذروات الاستثمار المختلفة لمختلف الدول المستثمرة – الامارات العربية المتحدة في عام 2008 الولايات المتحدة في عام 2010 و 2012, و سنغافورة و الصين في عام 2011 – و ان كل اعوام امتلاك معظم الاراضي اكثر من 1.000.000 هكتار في عام واحد) ظهرت بعد حدوث الازمة المالية في عام 2008 و الارتفاعات المفاجئة في اسعار السلع الغذائية و موارد الطاقة الاضافية.

لم تقم دول مجلس التعاون الخليجي بتوقيع معظم التعاقدات, لامتلاك معظم الاراضي, او اكمال الصفقات القديمة. لذلك, فان اشاعة انتزاع الاراضي تقترح ان مستثمري دول مجلس التعاون الخليجي قاموا بدور المستثمرين الضعفاء لانهم قد امتلكوا اراضي من دول محدودة الموارد, و ابرمت الصفقات مع الحكومات. في الواقع, ان مجموع الناتج المحلي الاجمالي لكل فرد في الدول المعنية التي تم امتلاك الاراضي فيها من خلال الدول المستثمرة, اعتمد علي القوة الشرائية طبقا لكمية الاراضي المملوكة مقترحا وجود القليل من التعميمات التي يمكن ربطها بالمستثمرين العرب انظر الجدول 3). بينما تميزت الامارات العربية المتحدة باكمالها للعقود مع البلاد التي تمتلك ناتج محلي اجمالي منخفض, و لقد امتلك المستثمرون من قطر الاراضي من الدول ذات المعدل الاعلي للناتج المحلي الاجمالي – مقارنة بالدول المستثمرة الكبرى. نجد ان متوسط الناتج المحلي الاجمالي, بالتوازي مع الاراضي المكتسبة, في الدول التي تم عقد فيها اكبر عدد من العقود – الولايات المتحدة, المملكة المتحدة, الصين, سنغافورة, و ماليزيا) يقع ما بين متوسط دولة الامارات العربية الاكثر انخفاضا) و قطر الاعلي ارتفاعا). بالنسبة للدول المستثمرة الكبرى, ظهر ان الولايات المتحدة قد امتلكت اراضي من الدول ذات المتوسط المنخفض للناتج المحلي الاجمالي, بينما ماليزيا امتلكت الاراضي من دول ذات متوسط مرتفع للناتج المحلي الاجمالي. في الملخص, بالرغم من ان دول فردية من مجلس التعاون الخليجي قد اكتسبت اراضي في دول ذات نسب مرتفعة و منخفضة في الناتج المحلي الاجمالي, فان دول مجلس التعاون الخليجي كمجموعة تظهر بانها تمتلك الاراضي من الدول الاقفر مقارنة باغلبية الدول المستثمرة.

الشكل 1 . استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي علي النطاق الزمني (باستثناء العقود الغير مؤرخة)*
 *باستثناء البحرين , فقط استثمار واحد فقط في 2010 بمقدار 1.000 هكتار , باستثناء الكويت , اثنين من
 الاستثمارات (2008 , 2011 , اجمالي : 62.136)



الشكل 2 . الدول المستثمرة الضخمة, و الاستثمارات علي النطاق الزمني (باستثناء العقود الغير مؤرخة).



الجدول 3 . مجموع اجمالي الناتج المحلي حسب رأس مال الدول المستثمرة

الدولة المستثمرة	متوسط مجموع اجمالي الناتج المحلي حسب رأس المال, بما يعادلها من اراضي مكتسبة
المملكة العربية السعودية	6.797
الامارات العربية المتحدة	3.635
قطر	11.480
الولايات المتحدة الامريكية	4.255
المملكة المتحدة	4.303
الصين	6.597
ماليزيا	7.219
سنغافورة	6.178

باستثناء البحرين , فقط استثمار واحد فقط في 2010 , باستثناء الكويت , فقط اثنين من الاستثمارات (2011,2008).

يقدم لنا الناتج المحلي الاجمالي لكل فرد فقط منظوراً عن الممارسات الاستثمارية. لتوسيع التحليل, قمنا بما يلي باجراء تقييم مماثل معتمدين علي النقاط الخاصة بحقوق الانسان, باستخدام مقياس البنك الدولي - 2.5 الي 2.5) الخاص بحساب اعمال المسائلة القانونية و الفساد, باستخدام مقياس البنك الدولي -2.5 الي 2.5) للتحكم في الفساد

ان حساب اعمال المسائلة القانونية يعتبر اضافة هامة لانه من الضروري وضعه بجانب الناتج المحلي الاجمالي. فعلي سبيل المثال, بعض الدول ذات الناتج المحلي المنخفض لكل فرد, مثل بنين, لديها نقاط اعمال مشابهة للدول ذات الناتج المحلي المرتفع لكل شخص, مثل الارجنتين. ويقدم هذا المقياس بالرغم من انه محط جدل بسبب اعتماده علي التصورات, منظوراً مختلفاً حول امتلاك الاراضي, بالخاص في ضوء الاتهامات الخاصة باجبار الاشخاص اصحاب الاراضي كطريقة لدخول المستثمرين. ان الحكومة المسؤولة تعمل علي تقليل احتمالية حدوث تلك الانتهاكات بالرغم من ان ذلك لا يعيقهم) و تزيد من احتمالية اقرار تلك الانتهاكات. و تتناول نقاط الفساد بشكل مباشر احتمالية وجود عقود المستثمرين الموقعه مع الحكومات الاكثر فساداً. كل من تلك المتغيرات تم اختيارها لانهم يعكسون اسباب تصوير دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي في اشاعة الاستيلاء العالمي للاراضي.

النتائج الاجمالية لحساب اعمال المسائلة القانونية (الجدول 4, العمود 2), بالمقارنة بالاراضي المكتسبة, اظهرت ان الامارات و المملكة العربية السعودية قد امتلكت اراضي من الدول ذات نقاط منخفضة لاعمال المسائلة القانونية, حيث ظهر ان المستثمرون من المملكة المتحدة و ماليزيا يعملون مع الدول الاكثر مسائلة قانونية بالرغم من بقائها علي المنحى السلبي للبنك الدولي). لا يعتبر الاختلاف ما بين الدول المستثمرة علي مقياس البنك الدولي شيئاً رئيسياً علي مقياس خماسي النقاط, نجد ان كل الدول التي يتم الاستثمار فيها من خلال الدول المستثمرة لها متوسط نقاط ما بين 0.2- و 1.1- الفارق اقل من نقطة واحدة), و كل المتوسطات تقع علي الجانب السلبي للتحليل.

الجدول 4 . مجموع نقاط الحساب و المخالفات للدول المستثمرة

الدولة المستثمرة	متوسط مجموع نقاط الحساب , بما يعادلها من اراضي مكتسبة	متوسط مجموع نقاط الحساب , بما يعادلها من اراضي مكتسبة
المملكة العربية السعودية	0.8-	0.5-
الامارات العربية المتحدة	1.1-	0.9-
قطر	0.3-	0.7-
الولايات المتحدة الامريكية	0.6-	0.9-
المملكة المتحدة	0.2-	0.4-
الصين	0.7-	0.8-
ماليزيا	0.2-	0.9-
سنغافورة	0.7-	0.9-

باستثناء البحرين , فقط استثمار واحد فقط في 2010 , باستثناء الكويت , اثنين من الاستثمارات (2011,2008).

لم يكن واضحاً في البداية ما اذا كانت نقاط اعمال المسائلة القانونية و الفساد ستعكس بعضها البعض , و هل ستقدم التحليلات الاضافية قيمة. و اظهرت النتائج ان نقاط الفساد لا تتماشى مع نقاط اعمال المسائلة القانونية, و تقدم منظورا مميزا لاتجاهات الاراضي المكتسبة. لقد اظهرت نتائج تحليل الفساد الجدول 4, العمود 3) ان هناك اربعة من الدول متشابهه من حيث العقود الممولة مع الحكومات الاكثر فسادا: ماليزيا, سنغافورة, الامارات العربية المتحدة, و الولايات المتحدة الامريكية. ففي النقطة الاقل للفساد علي التحليل البياني, نجد المملكة المتحدة و السعودية قد قاموا بتمويل العقود مع الدول الاقل فسادا – بالرغم من صغر متوسط نقاط الفساد الاجمالية لكل البلاد علي الجانب السلبي للمقياس و انتشار النتائج علي مقياس البنك الدولي الخماسي النقاط (0.4 الي -0.9). فيما يتعلق بالادارة الكلية, طبقا لهاذين المتغيرين, فان افضل دولة مستثمرة هي المملكة المتحدة و الاسوأ هي الامارات العربية المتحدة.

ان التقييمات الاجمالية المستخدمة في تحليلاتنا تأثرت بشكل كبير بالصفقات الكبيرة التي تمت مع الحكومات الفاسدة و الغير معرضة للمساءلة القانونية, مثل صفقات الولايات المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية و صفقات الامارات في جنوب السودان. و لتوضيح بعض من اتجاهات المستثمرين طبقا لمكان حدوث الاستثمار (البلاد المعنية), نجد ان الجدول 5 يبين اعلي ثلاث اتجاهات استثمارية لكل دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي و اعلي خمسة مستثمرين علي نطاق عالمي. و يعيد الجدول التأكيد علي ان التعميمات لا يمكن ادراجها, لان الدول المعنية تتغير, و بالرغم من ان كل العلوم الجغرافية تؤثر علي الاستثمارات, الا انه شئ غير اساسي. علي سبيل المثال, لدي ماليزيا و سنغافورة استثمارات كبيرة في الكونغو, بينما لدي المملكة العربية السعودية و قطر استثمارات كبيرة في الارجننتين.

اشاعة الاستيلاء العالمي للاراضي " , علي الاقل في مظهرها الاول, تقترح ان دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي كانت تعمل بشكل استراتيجي معا و تقوم بالاستثمار في الدول الاسلامية الشقيقة. و نقيم هذا الادعاء من خلال تحليل الدول التي يتم الاستثمار فيها بواسطة النسبة السكانية التي تجعلها مسلمة. و نجد ان فائدة بيانات مركز البحوث بيو (2012) تعادل فائدة الدراسة العالمية, لكنها تظهر عدد من القيود. فعلي سبيل المثال, نحن غير قادرين علي الاخذ في الحسبان الاندماجات الطائفية او المذهبية, و لا تقيم تلك البيانات مدي تأثير القوانين الدولية بالديانة. لم يكن هدفنا تحليل انماط معينة من الاستثمار, لكن هدفنا

فهم ما اذا كانت الدول اعضاء مجلس التعاون الخليجي تنوي اختيار الدول ذات النسبة السكانية المسلمة المرتفعة التي ستقيم الاستثمارات فيها.

تقريبا ثلث نسبة سكان العالم مسلمة, و لا يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي و لا الدول المستثمرة الخمسة ان تغير من هذا المعدل العالمي (الجدول 6), مع وجود اثنين من الاستثناءات. لقد استثمرت المملكة العربية السعودية الكثير في البلاد ذات الاغلبية المسلمة في سكانها – بشكل رئيسي في المغرب, و الذي يفسر استثمار تقريبا نصف الاراضي السعودية المكتسبة 43% خلال الفترة التي تمت فيها الدراسة. علي الجانب الاخر من التحليل البياني, تقوم الولايات المتحدة الامريكية بالاستثمار في البلاد ذات النسبة المنخفضة من السكان المسلمين, بشكل رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية (1.5% مسلم) و غينيا الجديدة (0% مسلم), و الذي يفسر استثمار اكثر من نصف اراضي الولايات المتحدة الامريكية المكتسبة (58%) لم تظهر الانماط الاستثمارية المرتبطة بالديانة لتلعب دورا هاما في بناء الشراكات و عقود امتلاك الاراضي.

الجدول 5 . موقع صفقات الاراضي الاجمالية , اعلي ثلاث دول معنية لكل دولة مستثمرة في القائمة

الدولة المستثمرة	الدولة المعنية	اجمالي الاراضي المتضمنة (هكتار)
المملكة العربية السعودية	المغرب	700.000
	اثيوبيا	320.248
	الارجنتين	235.306
الامارات العربية المتحدة	جنوب السودان	1.680.000
	زيمبابوي	290.000
	مصر	115.297
قطر	الارجنتين	198.087
	السودان	106.382
	البرازيل	33790
الكويت	السودان	62.136
	الهند	1.000
الولايات المتحدة الامريكية	جمهورية الكونغو الديمقراطية	3.619.343
	بابوا غينيا الجديدة	2.043.097
	موزمبيق	659.140
المملكة المتحدة	مدغشقر	497.000
	موزمبيق	379.188
	اندونيسيا	196.580
الصين	غويانا	627.072
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	285.667
	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	241.391
ماليزيا	اندونيسيا	1.296.928
	بابوا غينيا الجديدة	1.054.120
	الكونغو	570.000

1.400.000	الكونغو	سنغافورة
220.00	ليبيريا	
145.000	الصين	

المناقشة

معظم تعليقات وسائل الاعلام و تقارير المنظمة الاهلية حول امتلاك الاراضي الحالية في افريقيا, بالاحص في سياق امتلاك اراضي العرب, تصف الاندفاع نحو الارض " بانها خرجت عن السيطرة" و انتزاع الاراضي " حدث بشكل كبير. ان تجار الخليج الفارسي الغذائية بالبترول و النقود المحملة من التدفق اللانهائي لدولارات البترول فشلت في ان تفي باحتياجات شعوبهم, و تسبب في جعلهم متهمين بالاستغلال و الشراء المرتفع لمساحات ضخمة من الاراضي الافريقية بدون ان يقف في مواجهتهم اي قانون, " العرب رعاة البقر " في افريقيا بلا قانون الغرب المتوحش".

الجدول 6 . متوسط النسبة المئوية للسكان المسلمين في الدول المستثمرة (2012)

الدولة المستثمرة	متوسط النسبة السكانية, بما يعادل مساحة الارض المكتسبة.
المملكة العربية السعودية	63%
الامارات العربية المتحدة	15%
قطر	29%
الولايات المتحدة الامريكية	5%
المملكة المتحدة	25%
الصين	10%
ماليزيا	31%
سنغافورة	23%

باستثناء البحرين , استثمار واحد فقط في 2010 , باستثناء الكويت , اثنين من الاستثمارات (2011,2008).

بالرغم من بروز هذا الحديث عن الاستيلاء العالمي للاراضي " في الخليج العربي الغني بالبترول", فان الدليل يظهر ان دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي لم يكملوا عدد كبير من التعاقدات, و لم يمتلكوا اكبر مساحة من الاراضي, و لم يبدأوا في امتلاك الاراضي اولا. و ذلك لم يكن سببا لاقتراح ان انتباه وسائل الاعلام و المنظمة الاهلية لم يكن مبررا, و ان دول مجلس التعاون الخليجي لم يكملوا عدد كبير من العقود. بالإضافة الي امتلاك اقل مساحة من الاراضي و اكمال اقل عدد من العقود التي ترجع لأكبر دول مستثمرة, فان دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي لم تمتلك اراضي في البلاد الفقيرة وفقا للنتائج المحلي الاجمالي لكل فرد, عند مقارنته بحجم الاراضي المكتسبة. يمكن وضع القليل من التعميمات حول الانماط الاستثمارية لدول اعضاء مجلس التعاون الخليجي, و دول مجلس التعاون الخليجي, و الامارات العربية المتحدة تمتلك معظم الاراضي بما فيها الصفقة الضخمة التي تمت في جنوب السودان), و تمتلك معظم اراضي البلاد المحدودة الموارد, و اكملت التعاقدات مع الدول الاكثر فسادا و الاقل تعرضا للمحاسبة.

لكن في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المستثمرون اللذين امتلكوا معظم الاراضي و التي تعادل اجمالي اراضي الدول المستثمرة الاربعه الكبرى ماليزيا، سنغافورة، المملكة المتحدة، الصين).

هل اصيحت الاشاعة التي تناول دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي اكثر قوة بسبب كونهم المستثمرين اللذين جذبوا الانتباه؟ اقترح سيد (1978) و اخرين ان انتاج المعرفة يمكن ان يشتغل بشكل ذاتي طبيعيا، و احيانا بشكل غير مقصود. ام هل التركيز علي مستثمري دول مجلس التعاون الخليجي مماثل لما وصفه المؤرخ ويبر حيث يري فقط ما يتوقع الفرد ان يراه؟ عندما يري الفرد اشياء مختلفة، يكتب ويبر، " يري الفرد اشياء مختلفة". ربما بدأ الصحفيون و الناشطون في تناول الامثلة الجدلية لاستثمارات دول مجلس التعاون الخليجي بسبب الموضوعات السياسية و حقوق الانسان المتواجدة سابقا في المنطقة، و هكذا يرون ما يتوقعون رؤيته.

بالتبادل، وفقا للجوانب الهامة التي ذكرت في عمل سيد (1978)، هل ربما تكون تلك هي حالة تصوير ممارسات الاخرين بانها مشينة بينما لا يمكن ملاحظة نفس الممارسات من تجاهنا او عدم الرغبة في الملاحظة بشكل اجباري) – بالاحص الي ان معظم وسائل الاعلام و المنظمة الاهلية المتضمنة مستقرة في الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة؟ و لقد ناقش سيد ان الاخرين "يلعبون دورا مميزا كصورة معاكسة. احيانا يتم تصوير عرب الخليج ايضا بانهم مضيفون طائشون و منتزعي اراضي بسبب ان الاموال بالنسبة لهم لا قيمة لها. لاحظ سيد ان العرب مرتبطين دائما اما بالفجور او الخيانة المتعطشة للدماء و يظهرون كأشخاص ذات ثروات لا يستحقونها و يهينون بها الشعوب – الاشاعة التي لاحظها سيد قد تغيرت قليلا في اكثر من ذكرى ألفية. في هذا التفسير المحتمل الثالث، الذي يلي تفسير سيد، تعمل اشاعة انتزاع الاراضي كاقترحات تتم غالبا لاهداف اقتصادية و فكرية و تاريخية... حيث انهم ينجزون هدف واحد او عدة اهداف. لم نقترح اي من تلك التفسيرات المحتملة هي الاكثر احتمالا، اجابة هذا السؤال تتعدى الهدف من دراستنا. تشير الاستنتاجات الي ان اقتراح تلك الاسئلة هو امر مبرر، و ان الدراسة المستقبلية تستحق الانتباه. في الواقع، قام الصحفيون اللذين يبحثون عن اشياء مختلفة بالعثور عليهم. علي سبيل المثال، في 2013 اشارت صحيفة الاوقات المالية" الي ان امتلاك الاراضي من خلال دول الخليج العربي يتم في الدول الاكثر فقرا و الاكثر فسادا و معظمها تم في الدول ذات الدخل المرتفع او المتوسط. بطرق اخري، استمر التصور السلبي للموقف، بغض النظر عن الاختيارات التي قامت بها دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي في المجال الزراعي و البيئي.

بتحليل البيانات و التحليلات المقارنة المقدمة، نأمل ان يعتمد عمل العلماء الاخرين علي هذا العمل من حيث الدراسات الهامة، و التحليلات الاعلامية، و تقييمات تقارير المنظمة الاهلية. و بغض النظر عن هذا السبب، اذا تم تخصيص الوقت و الموارد للتحقيق في المجموعة المحددة من الانشطة، سواء تم تحديدهم جغرافيا او لا، يمكن ان يتم فقدان السياق الاشمل. من المشجع ان الاقرار التحقيقي مثل الذي تم بواسطة معهد اوكلاند نتج عنه تقارير حول المحكمة الدولية الأمريكية الجدلية و دور المتبرعون الغربيون في تسهيل السياسات لصالح الاستثمار الاجنبي المباشر في المجال الزراعي، و احيانا علي نفقة المزارعون الصغار. ولاننا نعتبر ذلك تطورا ايجابيا، وجدنا القليل من الامثلة التي تحدد و صف انشطة العرب" او "الشرق الاوسط" نظرا لانها محل جدل و لانها تستحق تحليلا اضافيا. نأمل ان تساهم تلك المقالة في تحديد الفجوة المعرفية، و اضافة الفارق الدقيق للمناقشة في سياق انتزاع الاراضي، و استلهاهم بحثا اضافيا، بالاحص في مناطق الاستيلاء العالمي للاراضي" التي لاتزال قيد البحث.

المراجع

- Aburawa, A. 2012a. Emirati royalty threaten 48,000 Massai in lucrative hunting deal. Green Prophet, 15 August. <http://www.greenprophet.com/2012/08/uae-royalty-threaten-48000maasai-in-lucrative-hunting-deal/> ———. 2012b. Thousands face displacement due to Middle Eastern land grab. Green Prophet, 22 August. <https://www.greenprophet.com/2012/08/2012middle-eastern-land-grab/>
- African Union [AU], African Development Bank [ADB], and United Nations Economic Commission for Africa [UNECA]. 2014. Guiding principles on large scale land based investments in Africa. Addis Ababa: AU, ADB, and UNECA.
- Allen, T. J. 2011. Global land grab: Fear of unrest and hunger for profit are sparking massive acquisitions of farmland. In *These Times*, 22 August. http://inthesetimes.com/article/11784/global_land_grab
- Amery, H. A. 2015. Arab water security: Threats and opportunities in the Gulf States. Cambridge: Cambridge University Press.
- Berry, L., and Geistfeld, S. 1983. East African country profiles: Sudan. Worcester, Massachusetts: International Development Program, Clark University.
- Blas, J. 2008. UN warns of food “neo-colonialism.” *Financial Times*, 19 August. Borger, J. 2008. Rich countries launch great land grab to safeguard food supply. *Guardian*, 21 November. <https://www.theguardian.com/environment/2008/nov/22/food-biofuelsland-grab>
- Borras, S. M., Jr., and Franco, J. C. 2012. Global land grabbing and trajectories of agrarian change: A preliminary analysis. *Journal of Agrarian Change* 12(1):34–59. <https://doi.org/10.1111/j.1471-0366.2011.00339.x>.
- Borras, S. M., Jr., Franco, J. C., Kay, C., and Spoor, M. 2011. Land grabbing in Latin America and the Caribbean viewed from broader international perspectives. Latin America and Caribbean seminar: Dinámicas en el mercado de la tierra en América Latina y el Caribe, 14–15 November, FAO Regional Office, Santiago, Chile.
- Cambridge English Dictionary. 2017. <http://dictionary.cambridge.org>
- Cochrane, L. 2016. Land grabbing. In *Encyclopedia of food and agricultural ethics*, ed. P. B. Thompson and D. M. Kaplan, 1–5. Dordrecht: Springer. https://doi.org/10.1007/978-94-007-6167-4_590-1.
- Cochrane, L., and Skjerdal, T. 2015. Reading the narratives: Resettlement, investment and development in Ethiopia. *Forum for Development Studies* 42(3):467–87. <https://doi.org/10.1080/08039410.2015.1080183>.
- Coker, M. 2008. UN Food chief warms on buying farms. *Wall Street Journal*, 10 September. <http://www.wsj.com/articles/SB122098802643115897>
- Cotula, L. 2011. The outlook on farmland acquisitions. Rome: International Land Coalition

- . 2013. *The great African land grab? Agricultural investments and the global food system*. New York: Zed Books.
- Cotula, L., Vermeulen, S., Leppard, R., and Keeley, J. 2009. *Land grab or development opportunity? Agricultural investment and the international land deals in Africa*. Rome: Food and Agriculture Organization.
- Farrar, S. 2014. Arab acquisitions in sub-Saharan Africa: Partners in development? *Law and Development Review* 7(2):243–73. <https://doi.org/10.1515/ldr-2014-0006>.
- Fielding-Smith, A. 2013. Gulf states strive for food self-sufficiency. *Financial Times*, 19 November. <https://www.ft.com/content/076d6930-34d3-11e38148-00144feab7de>
- Friis, C., and Reenberg, A. 2010. *Land grab in Africa: Emerging land system drivers in a teleconnected World*. Copenhagen: Global Land Project, University of Copenhagen.
- GRAIN. 2008. Seized: The 2008 landgrab for food and financial security. 24 October. <http://www.grain.org/article/entries/93-seized-the-2008-landgrabfor-food-and-financial-security>
- Hallam, D. 2013. Overview. In *The global farms race: Land grabs, agricultural investment and the scramble for food security*, ed. M. Kugelman and S. Levenstein, 45–58. Washington, D.C.: Island Press.
- Human Rights Watch. 2012. Ethiopia: Army commits torture, rape. 28 August. <http://www.hrw.org/news/2012/08/28/ethiopia-army-commits-torture-rape>
- Johansson, E. L., Fader, M., Seaquist, J. W., and Nicholas, K. A. 2016. Green and blue water demand from large-scale land acquisitions in Africa. *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* 113(41):11471–76. <https://doi.org/10.1073/pnas.1524741113>.
- Kaikati, J. G. 1980. The economy of Sudan: A potential breadbasket of the Arab world? *International Journal of Middle East Studies* 11(1):99–123. <https://doi.org/10.1017/S0020743800000283>.
- Khalid, M. 2016. Ethiopia is East Africa's economic fairy tale! *Khaleej Times [U.A.E.]*, 28 March. <http://khaleejtimes.com/international/ethiopia-is-eastafricas-economic-fairy-tale>
- Klare, M. T. 2012. *The race for what's left: The global scramble for the world's last resources*. New York: Picador.
- Kugelman, M., and Levenstein, S., eds. 2013. *The global farms race: Land grabs, agricultural investment and the scramble for food security*. Washington, D.C.: Island Press.
- Land Matrix. 2016. Ethiopia. <http://www.landmatrix.org/>
- Maasho, A. 2012. Ethiopia "forcing out thousands in land grab." *Independent*, 18 January. <http://www.independent.co.uk/news/world/africa/ethiopiaforcing-out-thousands-in-land-grab-6291029.html>
- Mackenzie, D. 2008. Rich countries carry out "21st century land grab." *New Scientist*, 3 December. <https://www.newscientist.com/article/mg20026854200-rich-countries-carry-out-21st-century-land-grab/>

- Mann, H., and Smaller, C. 2010. Foreign land purchases for agriculture: What impact on sustainable development. *Sustainable Development Innovation Briefs*8:1–8
- Maplecroft. 2011. Key emerging economies and oil rich nations export water issues to ensure food security through African “land grab.” https://maplecroft.com/about/news/water_stress_index.html
- National Intelligence Council [NIC]. 2015. Global food security. ICA 2015-04, 22 September. https://www.dni.gov/files/documents/Newsroom/Reports%20and%20Pubs/Global_Food_Security_ICA.pdf
- Oakland Institute. 2011. Understanding land investment deals in Africa— Country report: Ethiopia. Oakland, California: Oakland Institute.
- . 2016a. Backroom bullying: The role of the US government in the Herakles farms’ land grab in Cameroon. Oakland: Oakland Institute.
- . 2016b. The unholy alliance: Five western donors shape a pro-corporate agenda for African agriculture. Oakland, California: Oakland Institute
- Oxfam. 2012. “Our land, our lives”: Time out on the global land rush. Oxford: Oxfam International.
- Oxford Living Dictionaries: English. 2017. <https://en.oxforddictionaries.com/definition>
- Pearce, F. 2012. *The land grabbers: The new fight over who owns the earth*. Boston: Beacon Press.
- Pew Research Center. 2012. *The global religious landscape: A report on the size and distribution of the world’s major religious groups as of 2010*. Washington, D.C.: Pew Research Center.
- Rulli, M. C., Saviori, A., and D’Odorico, P. 2013. Global land and water grabbing. *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*110(3):892–97. <https://doi.org/10.1073/pnas.1213163110>.
- Russell, J. A. 2009. Environmental security and regional stability in the Persian Gulf. *Middle East Policy*16(4):90–101. <https://doi.org/10.1111/j.14754967.2009.00417.x>.
- Said, E. 1978. *Orientalism*. New York: Vintage
- Saleh, H. 2008. Invest oil money in food, UN Says. *Financial Times*, 5 March.
- Suweis, S., Carr, J. A., Maritan, A., Rinaldo, A., and D’Odorico, P. 2015. Resilience and reactivity of global food security. *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* 112(22):6902–07. <https://doi.org/10.1073/pnas.1507366112>.
- Tran, M. 2012. Land deals in Africa have led to a wild west—bring on the sheriff, says FAO. *Guardian*, 29 October. <https://www.theguardian.com/global-development/2012/oct/29/land-dealsafrica-wild-west-fao>
- Verhoeven, H. 2015. *Water, civilisation and power in Sudan: The political economy of military-Islamist state building*. New York: Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/CBO9781107447769>.
- Verhoeven, H., and Woertz, E. 2012. Mirage in the desert: The myth of Africa’s land grab. *CNN*, 9 July. <http://www.cnn.com/2012/07/05/business/op-edafrika-land-grab/>

- von Braun, J., and Meinzen-Dick, R. 2009. "Land grabbing" by foreign investors in developing countries: Risks and opportunities. IFPRI Policy Brief 13. Washington, D.C.: International Food Policy Research Center.
- Weber, E. 1976. Peasants into Frenchman: The modernization of rural France, 1870–1914. Stanford, California: Stanford University Press.
- Woertz, E. 2011. Arab food, water and the big Gulf landgrab that wasn't. *Brown Journal of World Affairs* 18(1):104–17.
- World Bank. 2014. Sudan: State-level public expenditure review. Report no. ACS8803, May. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/23505/Synt_hesis0rep00ary0for0policymakers.pdf?sequence=1&isAllowed=y
- World Bank. 2016. DataBank. databank.worldbank.org
- Worldwatch Institute. 2012. Despite drop from 2009 peak, agricultural land grabs still remain above pre-2005 levels. <http://www.worldwatch.org/despite-drop-2009-peak-agricultural-landgrabs-still-remain-above-pre-2005-levels-0>